

من الخطا ويرفع عن مرتبة المرحومين ويدل على ما ذكرته  
 ما ذكره في تسمي الضعيف كما يأتي من ان الحديث قد يسمي ضعيفا  
 عندهم اذا كان من طريق رجال الحسن المستورين غير ان  
 لم يرد له شاهد ولا متابع ويدل على ما ذكرته ما تقدم من قول  
 ابى الفتح ابن سبويه الناس ان شرط ابى داود كشرطه لم يكن  
 لا يفتي ان له من تضعه المصنف فيها سلف له هدا كدرتهم ان كان مراد  
 ابى داود بقوله انه يخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد في الباب  
 غيره الاسناد الذي ليس فيه وهم شرط الذي التزم ان  
 يثبت له هدا محل منع لما في سنن ابى داود ويدل له ما رواه  
 ابى الفتح عن مسلم من قوله ليس كل الصحيح تحفه عنه مثل مالك  
 وشعبة وسفيان فاحتاج ان ينزل الى مثل ليدت ابى سليمان  
 وعطاء بن السائب لما شمل الكل من اسم العدم والصدق  
 وان تفاوتوا في الحفظ والاتقان فدل على هذا ان رواة ابى داود  
 الذين سكبت عنهم من اهل الصدق والعدالة وان تفاوتوا  
 انما هو في الحفظ والاتقان هذا مبني على انه لا فرق بين رجال مسلم  
 وابى داود فان المصنف جعل عبارة مسلم في رواة دليله على ان رواة  
 ابى داود يتصفون بصفة رواة مسلم وهذا المنقض ما سلف له قريبا  
 ولا يتم على كل تقدير لما علموا في غيره ان في رجال ابى داود من يعتمد لهم  
 في الاصول حاله لا يبرئهم مثل الاض التوابع والشواهد كما قد  
 سبقت

سبقت امثله من ذلك فيما قدمنا ولا يتم قوله ايضا والضعيف انهم  
 اي من رواة ابى داود انما هو ضعيف الحفظ ضعفا متوسطا لا يخطئ  
 الى مرتبة من لا يكتب للاعتبار لكنه لا يكون حجة بعمل حديثه  
 ولهذي جعلوا من قيل فيه انه ضعيف بقر في ثلثة مراتب المرحوم  
 ويجعلون ممن لا يكتب حديثه للاعتبار ومعنى الاعتبار عندهم  
 طلب لتوابع والشواهد التي يعرف بها ان للحديث اصلا وتروقا  
 حدثت الضعفا الى مرتبة الحسن وسوف يأتي تعريف معنى الشاهد  
 والتوابع والفرق بينهما في باب ان شاء الله تعالى ويأتي تحقيق ذلك  
 هناك ان شاء الله تعالى الا انك قد عرفت ان ابا داود قال انه يذكر  
 الحديث الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره فيبني عليه الحكم لئلا  
 قال انه اولى من الذي انما يحتاج اليه عند المراجعة الحكم فهو لا يذكر  
 للاعتبار بل يبني عليه احكاما ثلثة مبني على انه لم يجد في الباب  
 غيره واي مشي يعتبر هو برون اريد ان غير ثلثة رواة من الامة يعتبر  
 به فلا يكون عدلا في رواة ابى داود لانه لزيات به الا للحكم به فالإ  
 سناد الضعيف على هدا واجل لقبول عند اكثر الاصوليين والنوعها  
 وان لم يصح رواه على روايته ولا يكون حسنا لانه ولا يفتقر  
 واما الحديثون فينبهون الى قبوله مع شرط الحن لانه اولى  
 لغيره الا التجاري فلم يقبله كما تقدم وبوضوح ما ذكرته لانه اولى  
 الاسناد الضعيف الذي ذكره ابن مندبه في السنن مقبول عندهم